السعودية تدعو بارزاني لتجنيب المنطقة مزيداً من المخاطر تترتب على إجرائه

أردوغان يجدد تمسك بلاده برفض استفتاء إقليم كردستان

العبادي محذراً: تغيير الحدود من طرف واحد سيفتح باب الدماء على مصراعيه

الرئيس التركي يرفض استفتاء الإقليم الكردي

رئيس الوزراء العراقي يؤكد أن تغيير الحدود سيدفع المنطقة لمزيد من التوتر

دعت المملكة العربية السعودية، رئيس الإقليم الكردي في العراق مسعود بارزاني، لعدم إجراء الاستفتاء الخاص باستقلال الإقليم، «لتجنيب العراق والمنطقة مزيداً من المخاطر التي قد تترتب على إجرائه».

ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية عن مصدر مسؤول بالمملكة (لم تذكر اسمه) تعليقاً على الاستفتاء المزمع إجراؤه بالإقليم الكردي في 25 سبتمبر الجاري، أن «المملكة العربية السعودية تتطلع إلى حكمة وحنكة الرئيس مسعود برزاني لعدم إجراء الاستفتاء الخاص باستقلال إقليم كردستان العراق، وذلك لتجنيب العراق والمنطقة مزيداً من المخاطر التي قد تترتب على إجرائه».

وبين المصدر أن تلك الدعوة تأتي «تقديراً للظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة وما تواجهه من مخاطر، وحرصاً منها على تجنب أزمات جديدة قد ينتج عنها تداعيات سلبية سياسية وأمنية وإنسانية، تشتت الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة بما في ذلك مكافحة التنظيمات الإرهابية والأنشطة المرتبطة بها، وانسجاماً مع المواقف الإقليمية والدولية بهذا الشأن».

ودعت المملكة، الأطراف المعنية، إلى «الدخول في حوار لتحقيق مصالح الشعب العراقي بجميع مكوناته، وبما يضمن تحقيق الأمن والسلام في العراق الشقيق ويحفظ وحدته وسيادته».

وقال المصدر إن المملكة «تعبر عن تقديرها» لرئيس الوزراء العراق حيدر العبادي على جهوده في خدمة العراق وشعبه بكافة مكوناته، كما تعبر عن «تقديرها للقيادة ومكونات الشعب» في الإقليم، وما حققه من إنجازات وتقدم في كافة المجالات.

وبين أنها «تدعو إلى الحفاظ على هذه المكتسبات (التي حققها الإقليم)، وعدم التسرع في اتخاذ أي مواقف أحادية الجانب من شأنها أن تزيد من تعقيد الوضع الإقليمي، والعمل وفق ما تقتضي مصلحة الطرفين وبحقق تطلعات الشعب العراقي بالعودة إلى الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين وأحكام الدستور العراقي».

والاستفتاء المزمع في 25 سبتمبر الجاري، يتمحور حول استطلاع رأي سكان المحافظات الثلاث في الإقليم الكردي، وهي: أربيل والسليمانية ودهوك، ومناطق أخرى متنازع عليها، بشأن ما إذا كانوا يرغبون بالانفصال عن العراق أم لا.

وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وتقول إنه لا يتوافق مع دستور البلاد المعتمد في 2005، ولا يصب في مصلحة الأكراد سياسيًا ولا اقتصاديًا ولا قوميًا.

كما يرفض التركمان والعرب أن يشمل الاستفتاء محافظة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها.

ويعارض الاستفتاء عدة دول في المنطقة وعلى مستوى الدولي، خصوصًا الجارة تركيا، التي تقول إن الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية مرتبط بإرساء الأمن والسلام والرخاء في المنطقة.

من جانبه جدد الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، تمسك بلاده برفض استفتاء استقلال الإقليم الكردي.

جاء ذلك في تصريحات صحفية أدلى بها أردوغان، مساء أمس الأول، وهو في طريقه لمقر إقامته بمدينة نيويورك، عقب خطابه الذي ألقاه أمام الدورة الـ72 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

بعض الأسئلة التي وجهت لأردوغان تطرقت لأجندة اجتماع مجلس الأمن القومي، المزمع عقده، يوم الجمعة المقبل، وإن كانت ستتضمن فرض عقوبات على الإقليم الكردي أم لا.

فرد الرئيس التركي قائلا «من الخطأ الكبير التعليق على هذا الأمر قبل اجتماع المجلس؛ فمن المعلوم أن به (المجلس) ممثلون للحكومة وقواتنا المسلحة، وهم سيطرحون أفكارهم خلال الاجتماع بخصوص هذا الأمر».

وتابع «وفي نهاية الأمر (أي بعد انتهاء الاجتماع) سنقترح على الحكومة ما توصلنا إليه من قرارات، وهي بدورها ستقيمها».

وأكد الرئيس التركي حرص بلاده الشديد «على إظهار رفضنا للاستفتاء؛ لأننا لم نترك إدارة إقليم شمالي العراق، بمفردها حتى يومنا هذا، إذ دعمناها باستمرار وبكافة الأشكال».

وأضاف أردوغان «ومن ثم نحن نرى هذه المقاربة (إجراء الاستفتاء) عدم اكتراث بالجمهورية التركية التي قدمت لهم (إدارة الإقليم) كافة أشكال الدعم باعتبارهم أشخاصًا مقربين وليسوا أناسًا عاديين».

وتابع «وبذلك يمكنني القول إن قرارنا النهائي بخصوص هذا الموضوع، سيكون بموجب قرار مجلس الأمن القومي».

في السياق ذاته ذكر أردوغان أنه بحث مسألة الاستفتاء، مع بنس ستولتنبرغ، أمين عام حلف شمال الأطلسي «ناتو» خلال لقاء ثنائي جمع بينهما، أمس أول الإثنين على هامش الجمعية العامة.

واستطرد قائلا «أمين عام الناتو كرر في اللقاء تصريحاته السابقة، وهي أن كل دولة حرة في نظمها الداخلية، فكان هذا قراره بخصوص هذا الأمر (الاستفتاء)».

وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال أردوغان، إن تجاهل موقف تركيا الصريح

الاتحاد الأوروبي: ندعم سيادة العراق وسلامته الإقليمية

والواضح حيال الاستفتاء، قد يفتح الطريق أمام فترة تخسر فيها حكومة الإقليم إمكانات متاحة لها.

كما شدد على أن «العراق بحاجة لتحقيق مصالحات قائمة على أساس وحدة أراضيه، وأهداف تتمثل بإنشاء مستقبل مشترك للجميع».

والاستفتاء المزمع، يتمحور حول استطلاع رأي سكان المحافظات الثلاث في الإقليم الكردي، وهي: أربيل والسليمانية ودهوك، ومناطق أخرى متنازع عليها، بشأن ما إذا كانوا يرغبون بالانفصال عن العراق أم لا.

وترفض الحكومة العراقية الاستفتاء، وتقول إنه لا يتوافق مع دستور البلاد المعتمد في 2005، ولا يصب في مصلحة الأكراد سياسيًا ولا اقتصاديًا ولا قوميًا.

كما يرفض التركمان والعرب أن يشمل الاستفتاء محافظة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها في محافظات نينوى، وديالى، وصلاح الدين.

ويعارض الاستفتاء عدة دول في المنطقة وخارجها، خصوصًا الجارة تركيا، التي تقول إن الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية مرتبط بإرساء الأمن والسلام والرخاء في المنطقة.

وجدد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، رفضه لاستفتاء انفصال الإقليم الكردي شمالي البلاد المزمع في 25 سبتمبر الجاري، محذرًا من أن تغيير الحدود سيفتح «باب الدماء على مصراعيه».

وخلال لقائه عددا من الإعلاميين والمحللين السياسيين، في العاصمة العراقية بغداد، مساء الثلاثاء، حث العبادي الأحزاب الكردية في الإقليم على «التخلي عن الاستفتاء، والذهاب إلى الحوار».

وانتقد «خطابات التجييش ضد الأكراد الذين يعيشون في بغداد»، واصفًا ذلك بـ«العمل الخبيث».

وأضاف العبادي: «سنفرض الأمن إذا تطلب الأمر ذلك حال إجراء الاستفتاء».

وشدد على أن «تبديل الحدود من طرف واحد يفتح باب الدماء على مصراعيه»، في إشارة إلى استفتاء الانفصال.

وأكد على عدم مناسبة توقيت الاستفتاء، وأنه «ليس صحيحًا في أي وقت».

واستطرد رئيس الوزراء العراقي: «نرفض التصعيد والخطابات النارية، ونرفض جلب قوات من خارج (محافظة) كركوك (شمال) إلى المحافظة (...) لن يأتي ذاك اليوم الذي يتقاتل فيه العراقيون على الأراضي».

وطالب القوات المركزية (التابعة لحكومته) المتواجدة في كركوك، بأن «لا تكون طرفًا في أي نزاع ينشب هناك، والعمل على حماية جميع المكونات».

وأضاف: «لن نقاتل من أجل منطقة أو مدينة أو قطعة أرض والحرب مرفوضة تمامًا»، مبينًا أن «بغداد لن تحكم المناطق المتنازع عليها لأن سكان هذه المناطق هم من سيحكمون مناطقهم».

ولفت العبادي إلى وجود ما سماه «أجندة خبيثة تقف خلف دعوات الكراهية والتحريض من الجانبين».

وأشار إلى أنه «لن يكون هناك أي اجراءات عقابية أو ضغوطات ضد المواطنين الأكراد، لكن قد تتخذ إجراءات قانونية ضد بعض الشخصيات».

وذكر، أيضا، أنه «ليس هناك دولة تساند استقلال الإقليم سوى إسرائيل».

وحول إمكانية النظام الكونفيدرالي في العراق، أكد العبادي أن ذلك يستدعي تعديل الدستور عبر إجراءات يصوّت عليها ثلثا أعضاء البرلمان، وكذلك إجراء استفتاء شعبي لكل العراقيين.

وقبل أيام، رفض قادة الإقليم الكردي شمالي البلاد مقترحا دوليا لحل أزمة الاستفتاء، وشددوا على أن الاستفتاء سيجري في موعده المحدد.

وكان المقترح يتضمن البدء بمفاوضات غير مشروطة بين بغداد وأربيل تتناول المبادئ والترتيبات التي ستحدد العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجانبين، على أن يقوم الاقليم بعدم إجراء استفتاء في 25 سبتمبر الجاري.

أعرب الاتحاد الأوروبي، عن رفضه إجراء حكومة الإقليم الكردي شمالي العراق، استفتاء الاستقلال.

جاء ذلك بحسب بيان صادر عن الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيدريكا موغريني.

وجدد الاتحاد الأوروبي «تأكيد دعمه الثابت لوحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية»، بحسب البيان ذاته.

واعتبر الاتحاد الاستفتاء المزمع «عملاً انفرادياً، سيؤدي إلى نتائج عكسية يجب تجنبها».

في الوقت ذاته اعترف الاتحاد بـ«وجود قضايا معلقة بين أربيل وبغداد تحتاج إلى حل».

وشدد على ضرورة تجاوز تلك القضايا «عبر حوار سلمي وبناء يؤدي إلى حل يتفق عليه الطرفان على أساس التطبيق الكامل لأحكام الدستور العراقي».

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة الأمم المتحدة لتسهيل الحوار ويقدم دعمه لهذه العملية إذا طلب منها ذلك، بحسب ما ذكر البيان.

من ميانمار إلى بنغلاديش.. لاجئو الروهينغا يستجيرون من الموت بـ «مخيمات العذاب»

مسلمو الروهينغا يفرون من الموت إلى مخيمات من أفرع أشجار مغطاة بالبلاستيك الأسود

«الأناضول»: وجوه عندما تنظر إليها ترى فيها علامات البؤس والخوف والقهر، نازحو الروهنغيا، الذين فروا بعشرات الآلاف إلى بنغلاديش للإفلات من الموت، تلاشت من على وجوههم البسمة والراحة، بعدما لم يتبق من متاع الحياة سوى الملابس الممزقة التي تواري سوءات أجسادهم الواهنة.

هذا هو الواقع المرير، الذي تعيشه الأقلية الروهنغيا المسلمة بإقليم أراكان (راخين)، غربي ميانمار، فهم يسعون للفرار من نيران جنود جيش ميانمار، واللجوء إلى بنغلاديش.

بالهروب يبدؤون رحلتهم، فالهارب من نيران جيش ميانمار محظوظ، وفي رحلتهم إلى أماكن اللجوء، يقطع النازحون مسافات طويلة سيرًا على الأقدام حتى منطقة الساحل، قبل العبور إلى جزيرة «سهاه بورير» البنغالية.

ومنذ 25 أغسطس الماضي، يرتكب جيش ميانمار مع ميليشيات بوذية، جرائم واعتداءات ومجازر وحشية ضد الروهنغيا، ما أسفر عن مقتل وتشريد عشرات الآلاف من الأبرياء، بحسب ناشطين أراكانيين.

رحلة اللجوء

مخيم «بالوكالي» بمدينة «كوكس بازار» شرقي بنغلاديش، استقبل وحده أكثر من 90 ألف لاجئ من الروهنغيا، اكتظ بهم في ظل ظروف بيئية وإنسانية متدنية؛ ففي شهر واحد فقط نزح 450 ألف مسلم روهنغي بعد الهجوم الأخير المكثف لجيش ميانمار.

موقد الأناضول إلى «كوكس بازار» التقى مجموعة من اللاجئين، الذين وصلوا حديثًا إلى حدود بنغلاديش، وسردوا تفاصيل تلك الرحلة التي يقطعون فيها أنهارًا وغابات للفرار من نيران المسلحين.

يسابق اللاجئون الزمن، ويحاربون الظروف كي يفروا من الموت، إلى «مخيمات العذاب»، التي تسمى فقط مخيمات؛ لكنها ليست إلا أفرع أشجار مغطاة بأكياس بلاستيكية سوداء.

هذه الخيمة، هي الأمل الصعب المنال لكل لاجئ لا يملك أي شيء يشترى به كبشا بلاستيكيًا، يحتمي به من المطر والشمس وحلكة الليل.

منهم من يمضي 10 أيام، ومنهم من يستغرق 7 سيرا على الأقدام ليل نهار، في ظل ظروف جغرافية صعبة، كي يعبر الحدود التي تبعد عن ميانمار، فليس أمامه سوى عبور نهر «ناف» عن «طريق القوارب البدائية الصغيرة».

وهي ليست متاحة لكل شخص، بل من يملكون المال فقط؛ فالنساء اللواتي يملكن الحلي يستطعن الفرار، بينما أعطت عائلات أخرى ما تملكه من ماشية وأغنام، ولو واحدة، لأصحاب القوارب كي يعبروا، وتضامنت عائلات مع بعضها كي تستطيع سداد أجرة هذه القوارب البدائية الخطيرة.

وربما يظل النازحون عالقين في الغابات بانتظار من يمد لهم يد العون والمساعدة، فليس أمامهم سوى ذلك هربًا من العنف الذي يمارس ضدهم جيش ميانمار، والمتطرفين البوذيين.

الهروب من الموت

علي أحمد، مسن يبلغ من العمر 75 عامًا، قال للأناضول «قريتنا قريبة من الحدود، واستغرقت 4 أيام في الغابة كي أصل إلى هنا».

أما السبعيني نور الإسلام، فروى تفاصيل الظلم الذي تعرض له، مثل عشرات الآلاف من الروهنغيا، بالقول «جيش ميانمار يقوم بظلم كبير ضدنا، يأتي على القرى ويقوم بإطلاق النار على الناس وحرق بيوتهم وخيامهم، الآن الأمطار تهطل دون توقف، ونحن هنا بلا بيوت».

وبصوت مرتعش أضاف «عائلتي 6 أشخاص، جئنا سويًا إلى هذا المخيم، استغرقنا في الطريق 7 أيام، قبل أسابيع جاء الجنود إلى قريتنا وقاموا بحرق بيوت الجيران، بعدها هرع كل أهالي القرية إلى داخل الغابة».

وتابع «اختبأنا داخل الغابة 10 أيام، وعرفنا أننا لن نستطيع العودة إلى قريتنا، فقمنا بالتوجه نحو الحدود وانتظرنا أمام النهر يومين كاملين دون غطاء، ثم عبرنا إلى الجزيرة ناحية بنغلاديش، ثم وصلنا المخيم في ظل هذه الظروف التي ترونها».

بدورها قالت رشيدة بجوم، وهي مسنة أراكانية تبلغ من العمر 65 عامًا «جنود ميانمار حرقوا بيتي، واغتصبوا الكثير من النساء حولنا».

وأضافت «هربنا عبر النهر، عائلتي 6 أفراد، ظللنا متفرقين أيام عديدة، واستطعت أن أجد بعض أفراد عائلتي بعد أيام، وما يزال بعض أفراد العائلة لم نجده بعد».

تابعت وهي تبكي «قتلوا شقيق زوجي بالقرب مني، ولم أستطع أن أفعل شيئًا».

أما الطفلة نور تاس، ذات الأعوام السبعة، فتروى مشاعر الخوف والرعب التي عاشتها أثناء رحلة الهروب، قائلة «أطلقوا النار علينا، تملكني الرعب، الجنود قاموا بالركض وراءنا فترة طويلة أنا وأمي».

وبوجه اكتسى بعلامات الحزن واليأس، تستمر في سرد تفاصيل روايتها المأساوية «اعتقلوا أبي وخطفوه، قضينا في الغابات أيام، نسير إلى المجهول وعبرنا الحدود».

حين تذكر ما حدث له ولعائلته، لم يتمالك «سيف الله» دموعه، ولم يستطع إكمال حديثه، فلم تنبس شفتاه سوى بكلمات معدودة «الجنود حرقوا بيتنا، سرت على قدماي 4 أيام، ونجوت من الموت مع عائلتي المكونة من 10 أفراد، ووصلت هنا قبل 20 يومًا».

آلة العنف والنار في ميانمار، لا تفرق بين رجل وامرأة أو طفل ومسن، بل لعل نساء الروهنغيا أكثر المتضررات من بطش سلطات البلاد، سواء أثناء نزوحهن قسريًا من القرى صوب الساحل، أو خلال رحلات العذاب في القوارب إلى بنغلاديش، مع كثيرين آخرين.

وتشير منظمات إغاثية دولية عاملة في ميانمار وبنغلاديش، إلى ولادة أكثر من 130 طفلا، في ظروف غير إنسانية خلال رحلات الهجرة القسرية، منذ بداية موجة المجازر الأخيرة بحق مسلمي الروهنغيا في 25 أغسطس الماضي.

وخلال عمليات الولادة، تتعرّض كثير من النساء للوفاة، أو فقدان أطفالهن حديثي الولادة، نظرًا لعدم توفر أدنى مستويات الرعاية الصحية، وندرة الطعام والشراب، والمستلزمات الطبية اللازمة، فضلا عن عدم قدرتهن على البقاء فترة للراحة قبل الولادة وبعدها.

وبموجب قانون أقرته ميانمار عام 1982، حُرم نحو 1.1 مليون مسلم روهنغي من حق المواطنة، وتعرضوا لسلسلة مجازر وعمليات تهجير، ليتحولوا إلى أقلية مضطهدة في ظل أكثرية بوذية وحكومات غير محايدة.

ودعت منظمتا «هيومن رايتس ووتش»، و«العفو الدولية» الحقوقيتان الدوليتان، الأسبوع الماضي، مجلس الأمن الدولي إلى الضغط على حكومة ميانمار لوقف «التطهير العرقي» بحق الروهنغيا.

وتعتبر حكومة ميانمار مسلمي الروهنغيا، «مهاجرين غير شرعيين من بنغلاديش»، فيما تصنفهم الأمم المتحدة باعتبارهم «الأقلية الدينية الأكثر اضطهادا في العالم».